مكانة المصطلح النحوي في المعاجم اللغوية العامة

فريدة بلاهدة مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة - الجزائر - belahdafarida@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/15 تاريخ القبول: 2022/06/02

ملخّص

إن تعليم المصطلحات الأساسية في النحو العربي ضروري لفهم النحو، فلا يمكن فهم القاعدة النحوية إلا بعد معرفة الحدود الدقيقة للمصطلح النحوي.

وقد استعان المعجميون بالرصيد النحوي على توضيح معاني الألفاظ داخل المعاجم؛ فالنّحو مبيّن للوظائف الدلالية التي تؤديها هذه الألفاظ داخل التركيب اللغوي. وليس أنسب من المعاجم اللغوية وعاء لاحتواء هذه المادة، فما هو المصطلح النحوي؟ وكيف تم تناوله في المعاجم اللغوية؟ وما نوع التعريف المعتمد في تحديده؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية تم رصد خصائص المصطلح النحوي مقابل المصطلحات العلمية ضمن المعاجم اللغوية لنصل في هذه الدراسة الوصفية التحليلية إلى أن المصطلح النحوي يخضع لخصائص المصطلح العلمي لكنه يختص بوصف اللغة، كما أنه يخضع في الأغلب للتعريف الواصف للغة غير أنه لا يتم الاقتصار عليه في تحديدها وإنما يتم اللجوء إلى أنواع أخرى أهمها التعريف الاحتوائي والعلائقي. وتوصلنا إلى أن المصطلح النحوي مغيب من مداخل المعاجم التي تقدم المعلومات الصرفية بالموازاة مع المداخل في أغلب المعاجم.

الكلمات المفتاحية:

النحو العربي - المصطلح - المعجم - التعريف - اللغة.

المؤلف المراسل: فريدة بلاهدة، البريد الالكتروني: belahdafarida@gmail.com

La place du terme grammatical au sein des dictionnaires généraux de langue

Résumé

L'enseignement des concepts de base de la grammaire arabe est important pour la comprendre.

Les Lexicographes on recourt aux données grammaticales pour expliquer le sens des mots dans les dictionnaires, car la grammaire dévoile les fonctions sémantiques des mots dans la structure grammaticale. Ce qui rend les dictionnaires comme le moyen adéquat pour contenir cette matière. A cet effet, qu'est ce que le concept de grammaire ? Comment a-t-il été traité dans les dictionnaires linguistiques ? Quelle définition lui a-t-on donné ? La réponse à ces questions passe par la délimitation des caractéristiques du concept grammatical par rapport aux concepts scientifiques au sein des dictionnaires linguistiques. Le but est de démontrer à travers cette étude descriptive et analytique que le concept grammatical a les mêmes caractéristiques que le concept scientifique tout en se spécifiant dans la description de la langue. Il suit définition descriptive de la langue tout en recourant à d'autres types tels que les définitions inclusives et relationnelles. Nous concluons que le concept grammatical est absent des entrées des dictionnaires qui fournissent des données morphologiques en parallèle aux entrées dans la plupart des dictionnaires.

Mots-clés :

Grammaire arabe - Concept - Lexique - Définition - Langue.

The place of the grammatical term in general language dictionaries

Abstract

Teaching the basic concepts of Arabic grammar is important for understanding it. Lexicographers use grammatical data to explain the meaning of words in dictionaries because grammar reveals the semantic functions of words in the grammatical structure, which makes dictionaries the appropriate medium to contain this material. To this end, what is the concept of grammar? How has it been treated in linguistic dictionaries? What definition has been given to it? The answer to these questions lies in the delimitation of the characteristics of the grammatical term in relation to the scientific terms in linguistic dictionaries.

The aim is to demonstrate through this descriptive and analytical study that the grammatical concept has the same characteristics as the scientific concept while being specified in the description of the language. It follows a descriptive definition of the language while resorting to other types such as inclusive and relational definitions. We conclude that the grammatical concept is absent from dictionary entries that provide morphological data alongside entries in most dictionaries.

Keywords:

Arabic grammar - Concept - Lexicon - Definition - Language.

مقدمة

كانت لقضية المصطلح أهمية كبرى في التراث العربي، حيث اعتمد علماء العربية على أسس عدة في وضع المصطلحات اللغوية ولقد استفاد المعجميون الأوائل من الدراسات النحوية التي كانت متوفرة في زمانهم. فقد عكف النحويون على صياغة نظريات لغوية كانت هي اللبنة الأولى في صناعة المعاجم.

فوظيفة النّحو تتجاوز الصناعة اللفظية التي تتحدّد من خلالها الوظائف النّحوية للكلمات في التركيب، كمعرفة الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر إلى غير ذلك إلى التعمّق في فهم طبيعة الكلام العربي لاكتساب السليقة العربية عن طريق الممارسة؛ وعليه يمكن اعتبار النّحو وسيلة للتدرب على طبيعة الكلام العربي للتحكم في صياغته اللفظية والدلالية على حد سواء.

فالتعمّق في فهم النّحو يؤدي بالضرورة إلى تجاوز البنية السطحية التركيبية إلى الدلالات والمقصود هنا أن كيفية تركيب الكلام هي الأصل في سلامة المعنى وأي خروج عن مقاييس ترتيب عناصر الكلام سيؤدي بالضرورة إلى خلل في المعنى المستفاد، إلا أن يكون التركيب متضمنا تقديما أو تأخيرا وجوبا أو جوازا فهنا يكون حسب ما تجري عليه سنن العرب في كلامها.

ما فرض النحو قانونا لسلامة اللغة فعلى أساسه يتم ترتيب الكلمات في الجمل والجمل في العبارات على اعتبار أن لكل كلمة معنى معجميا هو المعنى الأوّلي لها، غير أن هذه الكلمة قد تكتسب معاني إضافية سياقية بحكم مجاورتها لكلمات أخرى وهذه بالتحديد هي المعاني المتوخاة من التراكيب التي هي في الأساس خاضعة لقانون النحو وعليه تكون العلاقة بين النحو والدلالة علاقة استلزاميه فكلما حسن تطبيق القواعد النحوية في التراكيب اللغوية تم التعبير عن المعاني بصورة أوضح.

وأدرك رواد اللغة العربية أهمية المصطلح النحوي منذ البداية الأولى لنشأة علم النحو العربي خاصة في التأليف المعجمي فعمد هؤلاء إلى وضع العديد من المصطلحات العلمية عامة والمصطلحات النحوية بصفة خاصة.

1. أهمية النحو

تكمن أهمية النحو في كونه يعمل على حفظ اللسان من الوقوع في الخطأ، حيث يعين مستعمل اللغة على الأداء السليم لها مشافهة وكتابة، ويضبط كلامه من خلال إعطائه السنن السليمة والأسس الصحيحة التي عليها تقوم اللغة؛ «فمنزلة النحو من العلوم اللسانية منزلة الدستور من القوانين الحديثة .... ولن تجد علما من تلك العلوم يستقل بنفسه عن النحو أو يستغني عن معونته، أو يسترشد بغير نوره وهداه» (عباس، 1971، ص 66).

وعليه فإن المعرفة النحوية لها دور كبير في تسهيل عملية التواصل بين الأفراد، لأنه عليها تقوم صحة المعنى الذي على أساسه تكون صحة الفهم، يقول علي أحمد مدكور:«لا مراء أن الغاية من تدريس النحو.... هي إقامة اللسان وتجنب اللحن في الكلام.... والغرض منه هو تكوين الملكة اللسانية الصحيحة، لا حفظ القواعد المجردة» (مدكور، 1991، ص321).

ولقد تزامن ظهور المعاجم الأولى في التاريخ بالفعل ببداية تدوين اللغات، كما تزامن ظهورها أيضا باستنباط نحو كثير من اللغات؛ حيث كان بعض اللغويين الأوائل معجميين ونحاة في آن واحد في مثل الحضارة العربية، ولذلك نجد بعض المعاجم المعيارية الأولى تضمنت القواعد والمفردات، مثل معجم الأكاديمية الفرنسية ومعجم (le bon usage) لصاحبه Maurice Grevisse جريفيس، إذ يمثل النحو النظام ويمثل المعجم عينات من استعمال هذا النظام، ولاسيما في مجال المفردات، وعليهما معا ترتكز اللغة وتعليمها.

فالنحو يدرس خصائص التراكيب اللغوية ويبين أوجه الصواب فيها؛ لذا لا يمكن تصور كلام مفيد دون نحو يضبطه؛ لذلك لجأ مؤلفو المعاجم إلى بيان إعراب الألفاظ التي هم بصدد شرحها من خلال الأمثلة والشواهد التي ترد فيها، وذلك لعلمهم أن الوظيفة النّحوية للكلمة في سياق معين توضّح معناها، يقول محمد أحمد أبو الفرج: «وكثير من اللّغويين يعقدون صلة بين دراسات النّحو وبين المعنى ويجعلون دراسة اللّغة في النّحو.... ومما لا شك فيه أن المعجم لا يستغني عن النحو فهو يعرض الصيغ في

صور نحوية» (أبو الفرج، 1966، ص13)، فالمادة اللغوية التي يقدمها المعجمي تكون في صور نحوية وصرفية، كأن تكون فعلا ماضيا أو مضارعا مسندا إلى ضمير فاعل، أو فعلا مضارعا مع أحرف المضارعة أو اسما مع أداة تعريف، وبعبارة أخرى فإنّ المعجم يقدّم المادة اللغوية في أشكال من التراكيب والأنساق النحوية.

وها هو دي سوسير De Saussure يؤكد أهمية النحو في المعجم إذ يقول: «ليس من المنطقي أن نفصل المعجم عن النحو، فمن الوهلة الأولى يبدو أن الكلمات كما تدونها المعجمات ليست قابلة للدراسة النحوية التي نحصرها عادة في العلاقات القائمة بين الوحدات، غير أننا ندرك مباشرة أنه يمكن التعبير عن هذه العلاقات إما بكلمات وإما بواسطة النحو» (دي سوسير، 1986، ص 164).

وعلى هذا الأساس يكون المعجم الذي يتناول مفردات اللغة في ذاتها مكملا للنحو الذي يدرسها في علاقاتها فيما بينها لذلك فإن العلاقة بين النحو والمعجم هي علاقة تكامل.

إن الهدف من تعليم النحو هو تمكين الطلبة من القراءة والكتابة السليمتين من الأخطاء، إضافة إلى تدريبهم على التمييز بين الخطأ والصواب انطلاقا من الشواهد والأمثلة التي من المفترض أن تنمي لديهم الذوق الأدبي وتمكنهم عن طريق التدريب المستمر من تحقيق أنماط أدبية مماثلة، فالنحو في الواقع صناعة تعين على اكتساب الملكة في غياب البيئة اللغوية العفوية.

تقول دوبوف: «إن معجم اللغة هو كتاب نحو أيضا لما يتضمنه من معلومات نحوية عن المداخل سواء كانت مفردات لغة أو عناصر نحوية» (Debove, 1971, p13)، فالمعجم في بنيته الصغرى يقدم مجموعة من المعلومات ومن بين هذه المعلومات التصنيف النحوي والوظيفة النحوية، تقول Debove دوبوف:»إن البنية الكبرى (la macrostruc-ture) تقوم بجرد كل أصناف الكلمات وليس فقط الأسماء، وعلى هذا الأساس يكون من الضروري الإعلام عن الوظيفة النحوية» (Debove, 1971, p33) ويكون ذلك ضمن البنية الصغرى للمعجم.

وعليه فإن مهمة المعجم هي وصف النظام اللغوي في جانبه الإفرادي، ولكن هذه المفردات لها تقسيمات صرفية، الغاية منها تحديد هويتها داخل نظام هذه اللغة؛ ولذلك كان لزاما على المعجمي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا الجانب من اللغة.

2. المصطلح النحوي

تتبلور أهمية المصطلح النحوي من أهمية النحو نفسه؛ لأن معرفة النحو مرهونة بمعرفة مصطلحاته، والمتأمل لهذه الصيغة يلاحظ أنها مكونة من كلمتين: مصطلح + نحوي، فالمصطلح يعني أن اللفظة تم الاتفاق عليها والنحوي معناه أن هذا الاتفاق قد تم بين جماعة النحاة. فيكون اللفظ حاملا لخصائص المصطلح التي هي نفسها في جميع المصطلحات، ولكن خصوصيته تأتي من كونه يتناول المعاني بالنظر إلى ما تم الاتفاق عليه بين النحاة ، يقول سعيد أبو العزم إبراهيم: «والاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية هو ما يعبر عنه بالمصطلح النحوي» (القوزي، 1981، ص ص22، 23)، فالمصطلحات النحوية التي هي في الأصل ألفاظ لغوية ذات معان عامة هي عبارة عن مصطلحات واصفة للغة، لذلك فإن تعريفها عادة ما يكون خاضعا لهذا الاعتبار، يقول جون بيير لودوك أدين (Jean Pierre Leduc Adine) إن «تحديد المصطلحات النحوية هو تحديد للمصطلح كما هو الشأن بالنسبة للمصطلح الرياضي أو الفيزيائي أو البيولوجي، أي أن يوصف من هذا المنظور رغم بعض الصفات التي تميزه عن غيره من المصطلحات وعلى رأسها كونه يعنى بوصف اللغة» (Le-duc Adine, , 1980,p6) ، وهذا معناه أن اللغة التي من شأنها أن تصف كل ما هو غير لساني لها القدرة على وصف المفاهيم اللسانية عن طريق تحديد المصطلحات النحوية أو ما يطلق عليه ألان ري Alain Rey«الاصطلاح الواصف» (métaterminologie)؛ لأنه في حقيقة الأمر وعند العودة إلى التعريفات المعتمدة في تحديد هذا النوع من المصطلحات فإننا نلاحظ أنها في أغلبها تعريفات واصفة للغة تبدأ عادة بـ«هي كلمة» أو «لفظ يستعمل في .....» فالمصطلحات النحوية مرتبطة باللغة الواصفة حيث إنها متضمنة فيها» (Leduc Adine, , 1980,p6).

كما أن المصطلح النحوي يحيل على مفاهيم لسانية لذلك فإن «تعريف المصطلح النحوي له قيمة تصنيفية، بمعنى أنه لتحديد هذا المصطلح يجب أن يوضع ضمن مجموعة من المصطلحات التي يتفق معها في الخصائص المميزة» (Leduc Adine, 1980,p8)، وهذا ما تم نعته بالمجال المفهومي.

والفرق بين المصطلح النحوي والمفردة المعجمية هو أن المفردة تحيل على شيء خارجي بينما يحيل المصطلح النحوي على كلمة من اللغة، فإذا أخذنا مثلا لفظة ظرف التي نرمز لها بـ (س) فإن هذه اللفظة تحيل على لفظة أخرى هي (س1): (فوق، تحت، صباح، مساء وغيرها) والتي تحيل بدورها على المعنى الذي تؤديه والذي نرمز له بـ(س2) حيث يمكن التمثيل لذلك بالمعادلة الآتية: س(س1(س2)).

وعليه فإن تعريف مفردة (ظرف) الذي هو « الاسم المنصوب الذي يدل على زمان الفعل أو مكانه» (نعمه وآخرون، 2003، مدخل ظرف)، ما هو إلا تحديد لوظيفته النحوية، وعليه فإن هذا المصطلح الواصف للغة ما هو إلا علامة علامات (un signe de signes) كما تقول دوبوف(Debove, 1997, p36)؛ ذلك أنه يحيل على دليل حيث يكون الدال والمدلول متغيرين متلازمين، فكلمة ظرف هي دليل لغوي يكون الدال فيه ثابتا، بينما يكون المدلول متعددا (فوق، تحت، صباح ، مساء وغيرها).

والملاحظ في المعاجم العربية أنها تدرج كل الأدوات النحوية ضمن مداخلها، ولكنها تهمل المصطلح النحوي والذي هو موضوع مقالنا هذا. فمعلوم أن المفردات في اللغة مقسمة إلى ثلاثة أقسام هي:

1.2. المفردات العامة: وهي مجموع الكلمات التي تستعمل أثناء الكلام والتي تحيل في الأغلب على أشياء موجودة في الخارج مثل بيت، هواء، سماء، بارد وغيرها.

2.2. الكلمات الواصفة للغة: وهي مفردات مهمتها وصف اللغة، حيث تكون في الأغلب ذات دلالة لغوية عامة هي الأصل في وضعها، غير أنه تم اتفاق اللغويين على مفاهيم معينة ضمن مجال مفهومي محدد، مثل خبر ومبتدأ وصفة واستثناء وظرف وغيرها

3.2. الأدوات النحويـة: وهي الكلمات الأكثر تواترا في الاستعمال مع محتواها الفقير، مثل أسماء الإشارة وأدوات الربط والأسماء الموصولة وغيرها، وهذا الصنف هو الذي يعتمد في تعريفه على تحديد وظيفته؛ لأنه لا يحيل على أشياء خارجية؛ وذلك راجع إلى فقر محتواه. وهاهو الجيلالي حلام يسجل عجزه عن تعريف «الألفاظ البنائية كالصفات المجردة والأجناس العليا كالأفعال، وحروف الربط والكلمات المجردة» (حلام، 1999 ص137)؛ لأن الأصل في هذه الألفاظ هو الوظيفة التي تؤديها في اللغة وليس معناها.

وعليه فإن معجم أي لغة متضمن لهذه الأنواع الثلاثة، مع بعض التداخل فيما بينها، فالمصطلحات النحوية التي هي كلمات واصفة للغة هي في الأصل مفردات عامة؛ فمفردة خبر مثلا لها معنى لغوي هو الشيء المعلن عنه، ولكنها في النحو تعني ذلك الجزء الذي يتمم الفائدة مع مبتدأ، وكذلك الأمر مع مفردة ضمير التي تعني في اللغة باطن الإنسان وما يخفيه، أما عند النحاة فإنها ذلك الاسم الجامد المبني الذي يدل إما على متكلم كأنا أو مخاطب كأنت أو غائب كهو. تقول دوبوف:»يتكون معجم أي لغة من معجم يتحدث عن العالم (معجم حياتي) (lexique mondain) والذي يمثل الثنائية لغة/شيء(Lan-gage/ Objet) بحكم أنه يحيل على شيء خارجي، ومعجم يتحدث عن اللغة والذي يمثل الثنائية معجم واصف/ لغة واصفة

(Métalexique/ Métalangage)، ومعجم حيادي يحتوي على كل الكلمات غير الجذرية ذات التواتر المرتفع والكلمات المعجمية والنحوية التي لها قابلية لأن تكون ضمن أي خطاب مهما كان نوعه» (Debove, 1997, p27).

3. المصطلح النحوي والتعريف الواصف للغة (La Définition Métalin-guistique)

«يطلق مفهوم الواصف للغة على كل خطاب شفوي أو كتابي موضوعه اللغة في ذاتها» (Debove, 1997, p344)، وهذا معناه أن الدال والمدلول كليهما لغويان، وذلك مثل: أداة وفاعل وصفة وغيرها؛ فهذه المفردات تعنى بوصف اللغة في ذاتها وليس لها ما يربطها بالواقع، كما قد تكون مشتركات لفظية تعنى في أحد معانيها بوصف اللغة،

فتكون عبارة عن مصطلحات مأخوذة من اللغة الطبيعية غير أنها تأخذ دلالات خاصة ضمن نظام مفهومي معين يكون في هذه الحالة وصفا للغة مثل إعراب واستثناء وغيرها، تقول دوبوف في موضع آخر:«الكلمة الواصفة للغة هي كلمة إما موجهة للحديث عن اللغة مثل(Adjectif) (صفة) أو مشترك لفظي (mot polysémique) في أحد معانيه يتحدث عن اللغة مثل (articuler) يلفظ «(Debove, 1997, p30)، وهذا يدل على أن الكلمات الواصفة للغة لا تكون دائما مفرغة من المحتوى لذلك يمكن القول إن اللغة الواصفة قسمان:

1.3. قسم مفرغ من المحتوى: ويتمثل في الكلمات الوظيفية مثل حروف الجر، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط ويكون تركيبها لفظيا بحتا بغض النظر عن المفهوم، والتعريف المستخدم للدلالة عليها هو التعريف الواصف للغة، يقول Vézina فيزينا في تعريفه لهذا النوع من التعريفات إنه : «يتمحور حول الوصف اللساني للفظ أكثر من المفهوم نفسه» (Vézina et al, 2009, p 37)، وإن كان لابد من الأخذ بعين الاعتبار الجانب المفهومي فإننا نقتصر على المفهوم اللساني فقط، تقول دوبوف في هذا الصدد: «يعنى الخطاب الواصف للغة بوصف النظام اللغوي ....ويتم الحكم على الجمل الواصفة للغة لا من حيث تركيبها أو دلالتها اللغوية ولكن من حيث المفهوم اللساني الذي تؤديه» (De-bove, 1997, p3).

حيث يتبين من خلال هذا الوصف أن التعريف الواصف للغة يتعلق باللفظ نفسه وليس ما يحيل عليه؛ لأنه عادة ما يكون في الوحدات النحوية والصرفية التي في الغالب لا تحيل على أشياء في الواقع، فيتم تعريفها بالاستناد إلى وظيفتها كما يقول جون بروفوست Jean Pruvost في تحديده لهذا النوع من التعريف إنه:» تحديد الكلمة بالنظر إلى وظيفتها أكثر من معناها الذي يظهر أنه مستحيل التحقيق، ويتعلق الأمر بالأدوات النحوية» (Pruvost, 2006, p174).

ففي هذه الحالة يظهر أن التعريف والمعرَّف كليهما لغويان، لذلك نجد هذا النوع في الغالب عندما يكون موضوع التعريف اللغة نفسها، «ويكون ذلك في تعريف بعض

المصطلحات الخاصة ببعض الفئات النحوية» (Pruvost, 2006, p174) التي يكون الأساس فيها هو الوظيفة التي تؤديها في اللغة وعليه يتم تعريفها تبعا لهذا الاعتبار وليس عن طريق تحديد ماهيتها؛ لأن ذلك على الأغلب صعب التحقيق. يقول هوارد جاكسون (Howard Jackson):«أحد أنواع التعريف يتعلق بالوظيفة ويكون عادة في المصطلحات النحوية أو الأدوات النحوية حيث يتم تحديد وظيفة هذه العناصر مثل الضمائر وحروف العطف وحروف الجر وغيرها خاصة أنها ليس لديها مرجع خارج اللغة» (Jackson, , 2003, p56).

ولكن هذا النوع من التعريف «يجب أن يخضع لمجموعة من القيود الشكلية حيث ينتج عنه قبول لدى المستعمل المتوسط الذي من المفترض أن يفهم حدود هذا التعريف» (Deboveet Weinreich, 1970,pp73,74). فعند غياب المحتوى يأتي دور اللغة الواصفة حيث يتم الانطلاق من الوظيفة لتحديد التعريف عكس التعريف بالمحتوى على اختلاف أنواعه الذي ينطلق من محتوى المفردات، « فالكلمات الوظيفية .... يكون تعريفها عن طريق تصنيفها واستخدامها طبقًا لقواعد اللغة» (ينظر حجازي، ع 98، ص 146).

2.3. قسم متضمن للمحتوى: وهو تلك المشتركات اللفظية التي تحمل أكثر من معنى والتي يكون لها معنى لغوي أساسي هو الأصل في وضعها، ولكنها أخذت معاني إضافية تبعا للمجالات المفهومية التي تنتمي إليها وكذا السياقات التي ترد فيها ف»الاشتراك اللفظي يمكن أن يغير العلاقات بين الكلمات تبعا لسياقاتها» (Quemoun , 2010,p 440)، وهذا هو شأن تلك المصطلحات النحوية التي تحمل دلالة لغوية فضلا عن المعاني التي تؤديها ضمن ما تم الاتفاق عليه بين النحاة . وهذه المصطلحات يكون التعامل في تعريفها شأن أي لفظة عامة ولا يتم الاقتصار على التعريف الواصف للغة فقط في تعريفها، وإنما يمكن اللجوء إلى أنواع أخرى من التعريف مثل التعريف التحليلي والتعريف العلائقي.

تقول دوبوف:«المداخل النحوية توضع كلها على اعتبار أنها أسماء أشياء (أدلة لغوية) (signes nommants)، والمداخل الواصفة للغة توضع **حصريا** على اعتبار أنها أشياء

مسماة (choses nommées) ؛ فدراسة خصائص الفعل(مبني للمعلوم/ للمجهول ، لازم /متعد) تُعنى بالشيء الذي يحيل عليه (فعل) وليس باللفظ (فعل)» (Debove, 1971, p73) ، ذلك أن «اللغة الواصفة تستخدم للدلالة على أسماء الأشياء بطريقة مباشرة أو صريحة حيث تقدم كلمات واصفة للغة على اعتبار أنه يستحيل وصفها للأشياء المسماة.....إذ إن أهم خاصية للتعريف الواصف للغة المتعلق بالدليل هو أنه يستحيل استبداله بالمعرَّف أثناء الكلام.... وعليه نلاحظ أن هذا النوع يمثل الصيغة العكسية للتعريف بالمحتوى» (Debove, 1971, p247).

من خلال هذين المقطعين يمكننا استخلاص بعض النقاط التي نجملها فيما يلي:

- إن الأصل في الكلمات الواصفة للغة (المقصود بها العناصر النحوية والمصطلحات اللغوية) أنها أسماء أشياء أي أدلة لغوية، يستحيل وصفها للأشياء المسماة وعليه يتم استخدام التعريف الواصف للغة عند تحديدها.
- التعريف الواصف للغة هو تعريف قسيم أو مقابل للتعريف بالمحتوى.
- التعريف الواصف للغة هو تعريف يكون المعرِّف الابتدائي فيه عبارة عن كلمات واصفة للغة مثل: يقال عن، يوضع لـ، يفيد في، يدل على أو اسم لـ، مرادف لـ، مختصر لـ... وهو تعريف يستحيل استبداله دلاليا أثناء الكلام وإن كان ممكنا من الناحية التركيبية.
- الكلمات الواصفة للغة والمقصود بها المصطلحات النحوية تخرج عن قاعدة استحالة وصفها لشيء مسمى؛ لذلك رغم انتمائها لفئة الكلمات الواصفة للغة إلا أنها حصريا تحيل على أشياء خارجية؛ ففي تعريف فعل مجهول مثلا المعرف في المنجد الوسيط بـ: الذي حذف فاعله وجعل المفعول به نائبا عنه، لم يقتصر التعريف على اللفظ وإنما تعدى إلى ما يحيل عليه هذا اللفظ؛ وعليه فإنه لا يتم الاقتصار على التعريف الواصف للغة في تحديدها وإنما يتم اللجوء إلى أنواع أخرى أهمها التعريف الاحتوائي والتحليلي والعلائقي.

وهذا يحيلنا على:

4. نوع التعريف الذي يستخدم في هذا النوع من المفردات

تقول Debove دوبوف :«نسمي جوهريا (substantielles) كل تعريف يعبر عن المعرَّف نفسه ونسمي علائقيا (relationnelles) كل تعريف يعبر عن علاقة المعرَّف بغيره من الكلمات التي يصفها....فكل تعريفات الأسماء والأفعال هي جوهرية وكذلك هو شأن بعض تعريفات الصفات (adjectifs) والظروف (adverbes). لا يوجد تعريف فعل أو اسم علائقي، بينما أغلب تعريفات الصفات والظروف هي علائقية.....وقد أبعدنا تعريفات بقية أقسام الكلام .....والمقصود بها الوحدات النحوية ذات الفئات المغلقة وكذلك فعلنا مع الكلمات الواصفة للغة....فهذان النوعان يدرسان سوية ضمن تعريف الدليل، ومع ذلك بعض الوحدات النحوية تعرَّف باللغة الواصفة للمحتوى وكثير من الصفات والأسماء تعرّف باللغة الواصفة للدليل» (Debove, 1971, p205).

فمن خلال هذا الكلام يمكن الوصول إلى تقسيم للتعريف عند دوبوف يتمثل في قسمين رئيسين:

أولا : تعريف لمحتوى الدليل: والمتعلق بالأفعال والأسماء والصفات والظروف، ويكون هذا التعريف إما جوهريا* ويخص الأفعال والأسماء وبعض الصفات والظروف وإما علائقيا ويختص بالصفات والظروف،حيث يُعتمد في تعريفها على العلاقة التي تربطها بغيرها من الأسماء وليس على مضمون محتواها، وعادة ما تستخدم الأسماء الموصولة: الذي، ما، لتعويض المحتوى لتعذر إيراده .

ثانيا:تعريف للدليل: وهو تعريف باللغة الواصفة، ويتعلق بالوحدات النحوية والمصطلحات أو الكلمات الواصفة للغة، ففي تعريف المصطلحات اللغوية تكون اللغة هي الموضوع والأداة في الآن نفسه، وعليه فإن أي وصف هو واصف للغة. وفي هذه الحالة يتم تعريف الدليل وليس المفهوم شأن بقية المصطلحات؛ لأن الأصل في

* هذا القسم يحوي مجموعة من أقسام التعريف والتي تضم كلا من: التعريف بالمرادف، التعريف بالاحتواء، التعريف التحليلي والتعريف بالضد (لمزيد من التفصيل ينظر الجدول المتضمن لمجموع هذه الأقسام ضمن Josette Rey-Debove, étude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains, p 254

تعريف المصطلحات هو اجتناب استخدام اللغة الواصفة، يقول فيزينا :» التعريفات الاصطلاحية يجب ألا تكون واصفة للغة ذلك أن الملفوظ التعريفي يجب أن يصف المفهوم وليس الدليل وعليه لا يبتدئ التعريف بصيغ مثل مصطلح يدل، اسم يطلق على، فعل يعني» (Vézina et al, 2009, p25)، ومع ذلك قد يكون اللجوء إلى هذا النوع من التعريف لا مفر منه وهذا هو شأن هذا النوع من المصطلحات (المصطلحات اللغوية) التي تشكل استثناء لهذه القاعدة .

وهاهي دوبوف تستدرك في آخر كلامها فتردف أن تعريف المداخل النحوية وإن كان يخضع في أغلبه إلى قسم التعريف الواصف للغة أي إنه يتم استخدام الألفاظ الواصفة التي تلي المدخل (اسم، فعل، وصف ....) لتعريف الكلمة وليس محتواها أي لتعريف الدليل وليس ما يحيل عليه،إلا أننا قد نلجأ إلى غيره من أنواع التعريفات (التي تنتمي إلى قسم التعريف لمحتوى الدليل) متى استدعى الأمر ذلك، ومن أمثلته تعريف حرف الجر:الذي يكون الاسم بعده مجرورا، وتعريف المجرد: ما كانت فيه الحروف الأصلية وحدها من غير زيادة عليها، فالتعريف المعتمد هنا هو تعريف علائقي، وبالمقابل يمكن اللجوء إلى التعريف الواصف للغة في مفردات عامة مثل قولنا : الجود : اسم يطلق على من هو جواد، والمصفاة: اسم آلة لكل ما يصفى به الشراب والمؤدب: لقب لمن كان الخليفة يختاره لتربية أبنائه وغيرها(المنجد الوسيط).

5. المصطلح النحوي في التراث العربي

إن دراسة أي علم لا تخلو من دراسة مصطلحاته؛ لأن مفاتيح العلوم مصطلحاتها. ودراسة النحو لا يمكن أن تكون بمعزل عن مصطلحاته، فمعلوم أن النحو علم مستقل واضح المعالم ومحدد الأطر، ومعروف أيضا كيف نشأ وتطور إلى أن وصل إلينا ناضجا، ولكن دراسة المصطلح النحوي تعني العودة إلى مرحلة مهمة من مراحل تطوره وربما استقراره؛ فالدرس النحوي العربي الذي نشأ في القرن الأول الهجري، وظهر بصورة متكاملة في القرن الثاني الهجري بظهور كتاب سيبويه، رافقه نشأة للمصطلح النحوي، لذلك فإن قضية التأريخ لنشأة المصطلح تعد من الصعوبة بمكان، ومع ذلك فإن تتبع

المصطلحات النحوية ودراستها يعد خير سبيل لدراسة النحو العربي وتطوره.

وإذا كان المصطلح النحوي في مرحلة نشأة النحو قد ظهر في أغلب الأحيان على شكل تعبيرات اصطلاحية، هي أقرب ما تكون إلى وصف المفاهيم منها إلى المصطلح، إلا أنه بدأ يأخذ حظه من النضج والاستقرار في القرون اللاحقة وبخاصة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، غير أن تطوره لم يتوقف عند هذين القرنين؛ وذلك لأن النشاط الفكري النحوي كان لا يزال فاعلا.

هذه المصطلحات التي وصلت إلينا ناضجة واضحة رغم غياب مصدرها؛ لأنه كما هو معلوم فإن كتاب سيبويه هو أول كتاب نحوي وصل إلينا، وبالنظر إلى المادة النحوية التي يحتويها يتبين أنه سُبق بدراسات تمثلها الطبقات النحوية الأولى، غير أنه لم يصل إلينا شيء مكتوب منها وتم الاقتصار على ما نقله الرواة عنهم فقط، وحتى الكتب التي ألفوها لم يبق منها غير عناوينها. وعلى هذا الأساس يلزم أن النحاة الأوائل قد وضعوا عددا من المصطلحات التي أسسوا عليها علمهم؛ لأن كتاب سيبويه يحوي عددا ضخما من المصطلحات النحوية، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تكون كلها من وضعه ووضع أستاذه الخليل. فالأكيد أن مصطلحات الكتاب وإن كان بعضها من وضع مؤلفه إلا أن بعضها الآخر ما هو إلا نتاج عمل من سبقوه أمثال يونس بن حبيب والأخفش الأكبر وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق الحضرمي وغيرهم، غير أنه لا يمكن الجزم بنسبة أي مصطلح لأي نحوي كان، يقول حسن حمزة في هذا الصدد:» غياب المصادر يلزمه غياب التأريخ لظهور المصطلح ....فلا يُدرى متى وضع المصطلح ولا من وضعه ولا كيف تطور عبر العصور» (حمزة ، 2007، ص ص59،60) ، لذلك نرى أن عبد القادر المهيري يصل إلى نتيجة مفادها أن التأريخ لنشأة المصطلح النحوي صعب التحقيق نظرا لفقدان ما يمكن أن يكون قد ألف في النحو قبل كتاب سيبويه(ينظر المهيري، 1989 - 1990 ص484).

والذي يعنينا في مقالنا هذا ليس التأريخ للمصطلح النحوي بقدر ما يهمنا أن الواقع يثبت وجود كمٍّ هائل من المصطلحات النحوية، ولكنها مغيبة ضمن مداخل المعاجم

اللغوية خاصة منها المدرسية إذا استثنينا المنجد**. فما الذي يجعل مؤلفي المعاجم والحال هذه يهملونها ضمن مداخلهم الفرعية؟ إذ معلوم أن هذه المصطلحات مشتقة من دلالات لغوية في الأصل، ثم اتخذت هذه المعاني الاصطلاحية بعد اعتمادها من قبل النحويين، حتى استقامت القواعد اللغوية واطردت فأصبح اللفظ الواحد أو الاثنان يدل على ما كان يعبر عنه بالجملة والجملتين، فالمتصفح لكتاب سيبويه يلاحظ أن عناوين الأبواب هي عبارة عن جمل تعبر عن تعريف للمصطلح أكثر من إطلاق تسمية عليه كتسمية نائب الفاعل بـ«المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل» (سيبويه،1971، ص33)، وتسمية الأفعال المضارعة بـ» الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة والتاء والياء والنون» (سيبويه،1971، ص13). يقول عوض أحمد القوزي:«ما نلاحظه عند سيبويه من طول عناوين الأبواب فذلك يمثل مرحلة تطورية غير ناضجة من حياة المصطلح يمتزج فيها مفهوم المصطلح للفكرة النحوية مع حدودها أو تعريفها»(القوزي، 1981، ص 24) وقد تم تناول النحو في الكتاب عن طريق تحديد بنية الكلمات واشتقاقاتها، ومن ثم وضعها في بنى تركيبية للتمثيل لها؛ فسيبويه في معالجته للقضايا النحوية اتخذ أسلوبا نظريا غير أنه اعتمد في توضيحه للمسائل على التمثيل؛ مستندا في ذلك إلى مفهومي الأصل والفرع.

وبالعودة إلى فكرة أن المعنى الاصطلاحي مشتق من المعنى اللغوي يقول الأمير مصطفى الشهابي « المصطلحات لا توضع ارتجالا، ولابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي» (الشهابي،1965، ص6)، وهذا أدعى إلى سهولة تناوله ضمن المداخل المعجمية، فلكل مصطلح نحوي دلالة لغوية وعليه يُفرد مدخل فرعي للمعنى الاصطلاحي ضمن المدخل

**الملاحظ في التعامل مع المصطلحات النحوية أنها تفرد بمعاجم خاصة حيث ترتب هذه المصطلحات على حروف المعجم وتقدم المادة النحوية على شكل دروس مختصرة مثل معجم المصطلحات النحوية والصرفية لمحمد سمير اللبدي ومعجم النحو لعبد الغني الدقر ومعجم الخليل لجورج عبد المسيح وهاني تابري أو توضع لها كتب خاصة هي عبارة عن دروس في النحو يكون أساسها الدروس النحوية وليس المصطلحات التي تتضمنها، مثل ملخص قواعد اللغة العربية لفؤاد نعمة ونحو اللغة العربية لمحمد أسعد النادري ومعين الطلاب في القواعد والإعراب لمحمد علي عفش وغيرها من الكتب، ولكن الذي نصبو إليه وقد تفرد به قاموس المنجد هو جعل هذه المصطلحات ضمن مداخل المعجم.

اللغوي، وهكذا يتم الربط بين الدلالة اللغوية للمصطلح وبين معناه الاصطلاحي، فضمن مدخل(بدأ) مثلا يتم إيراد مصطلح (مبتدأ) وشرحه بالنظر إلى مدلوله النحوي.

هذا فضلا عن أن أوزان الأفعال في اللغة العربية تحمل معاني في ذاتها فصيغة فعّل مثلا تدل على التكثير، وصيغة انفعل تدل على المطاوعة وصيغة فاعل تدل على المشاركة وصيغة استفعل تدل على الطلب، وصيغة أفعل تدل على التعدية وهكذا، فتعلم التلميذ لمعاني هذه الصيغ يختصر عليه نصف المسافة في إدراك المعنى، وهذا يحيلنا على مفهوم **التعريف الصرفي الدلالي** الذي يعنى بشرح الصيغ الصرفية ولا يقدم أي شرح للجذر. وهنا تكون معرفة دلالة الصيغة فضلا عن مضمون الجذر هي التي تحدد مفهوم الكلمة.

وهذا معناه إيلاء الأهمية البالغة بالوظيفة التي يؤديها كل باب من أبواب النحو في الرسالة التبليغية على حساب التفاصيل الشكلية (الخارجية) الكثيرة التي صارت هي الأصل بعدما طغت على أساليب التعليم والمعلمين وإن كانت تساعد الطالب أحيانا على الاستدلال على الظاهرة اللغوية .

فمدرس اللغة في درس الحال مثلا يجعل التلميذ يبحث عن : كيف يعرف الحال، عوض معرفة: ماهية الحال، فيصير البحث عن الشكل وهو جزء من الظاهرة طاغيا على المضمون وهو لبها، والمقصود هنا الوظيفة، وعليه فالواجب في العملية التعليمية إفهام الطلبة أن وجود الشيء قائم على أدائه لوظيفته، وأن التباين في الوظائف هو الذي أوجد أبواب النحو.. وما أكثر ما تاه التلاميذ في فروع الأشكال المتشابهة والمتداخلة، عندما أضاعوا الأصل.

فالكثير من فهم الوظيفة إن لم نقل معظمه قد ضاع عندما لم نحسن الربط بين الظاهرة النحوية واسمها، بل ولم ننطلق في شرحها مما اصطلح اللغويون النوابغ على تسميتها به وتواضعوا عليه، لأن ذلك لم يكن اعتباطيا، فمعرفة معنى كلمة العطف مثلا في القواميس العربية مهمة جدا لنفهم لماذا أطلق النحاة هذه التسمية على نوع من حروف المعاني، ومثله التمييز والمفاعيل جميعها، وباقي الأبواب..

وقبل ذلك أهمية معرفة التركيب الإسنادي ومعنى المحكوم به والمحكوم عليه في عمدة الجملة العربية للتخلص من التعريفات القاصرة للفعل والفاعل والمبتدأ والخبر.

خاتمة:

يشكل المصطلح العلمي حجر الأساس لأي علم، فمن خلال مصطلحات علم ما يمكننا تحديد مدى نضجه واكتماله فهي مؤشر مهم لذلك، كما أن المصطلحات تضمن تطور العلم واستمراره من خلال حفظ الأبحاث كي تنتقل من جيل لآخر. وكثرة المصطلحات في علم من العلوم ما هي إلا لون من ألوان تقريب المفاهيم وشرحها للمتعلمين.

وهو شأن المصطلحات النحوية التي أولى علماؤنا القدماء عناية بالغة بها؛ لأنها معلم مهم في التحديد العلمي لهذا العلم حيث حفظ علم النحو على مر السنين بفضلها كما كان لها أهمية بالغة في العملية التعليمية؛ إذ ساعدت كثيرا في استقرار هذا العلم على أسس وركائز أدت إلى إيصاله إلى طلاب العلم بطريقة سلسة وسهلة. وما أحوجنا في أيامنا هذه إلى التعامل مع المصطلحات النحوية تعاملنا مع غيرها من المصطلحات، فتفرد ضمن مداخل المعجم بتعريفات تقرب معانيها لمتصفحه خاصة المعجم المدرسي كونه أداة تعليمية بالدرجة الأولى.

قائمة المصادر والمراجع

باللّغة العربيّة:

- أبو الفرج، محمد أحمد. (1966). *المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث*. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- أنطوان، نعمه وآخرون. (2003). *المنجد الوسيط في العربية المعاصرة*. بيروت: دار المشرق.
- حجازي، محمود فهمي. اتجاهات معاصرة في صناعة المعجمات العامة. *مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة*، ع *98*.
- حسن، حمزة. (2007). من قضايا التأصيل في المعجم العربي التاريخي المختص: مصطلحات النحو العربي في مرحلة النشأة. *مجلة المعجمية*، ع *23*.
- حلام، الجيلالي. (1999). *تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة*. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- دي سوسير، فردينان. (1986). *محاضرات في اللسانيات العامة*. يوسف غازي ومجيد النصر (مترجم). المؤسسة الجزائرية للطباعة.
- سيبويه. (1971). *الكتاب*. عبد السلام هارون (محرر). (ج1). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الشهابي، الأمير مصطفى. (1965). *المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث*. (ط2). دمشق: (د. ن).
- عباس، حسن. (1971). *اللغة والنحو بين القديم والحديث* (ط2). القاهرة: دار المعارف.
- القوزي، عوض أحمد.(1981). *المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري*. عمادة شؤون المكتبات. جامعة الرياض.
- مدكور، علي أحمد. (1991). *تدريس فنون اللغة العربية*. القاهرة: دار الشواف.
- المهيري، عبد القادر (1990-1989). إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي. وقائع

ندوة المعجم العربي التاريخي. مجلة المعجمية، ع (5-6).

باللغة الأجنبية:

- Jackson, H. (2003). *Lexicography: an introduction.* London: Routledge.
- Josette, R. D. (1978). Le métalangage: étude linguistique du discours sur le langage. *Le Robert, Paris.*
- Leduc-Adine, J. P. (1980). De la terminologie grammaticale: quelques problèmes théoriques et pratiques. *Langue française, (47)*, pp. 6-24.
- Pruvost, J. (2006). *Les dictionnaires français: outils d'une langue et d'une culture.* Editions Ophrys.
- Quemoun, F. E. R. (2010). La polysémie dans la terminologie de la recherche scientifique. *In Anales de filologíafrancesa (18)*, pp 439-460). Servicio de Publicaciones.
- Rey-Debove, J. (1971). *Étude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains.* De Gruyter .Paris: Mouton.
- Vézina, R., Darras, X., Bédard, J., & Lapointe-Giguère, M. (2009). La rédaction de définitions terminologiques. *Version abrégée et adaptée par J. Bédard et X. Darras. OQLF,* Montréal..